

● أخبار قصيرة



الحشد الشعبي يحبط هجومًا لـ«داعش»

تصدّت قوة من اللواء ٦٣ في الحشد الشعبي العراقي لهجوم شتّه عناصر تنظيم «داعش» على إحدى نقاط فوج المغاوير في جبال مرسى علي بقضاء طوز خورماتو، شرق صلاح الدين. وتمكنت القوة من الاشتباك مع المهاجمين وإجبارهم على الفرار والتراجع إلى المناطق الوعرة، من دون تحقيق أهدافهم. وأكدت قيادة اللواء جاهزية قواتها للتعامل مع أي محاولات إرهابية تستهدف أمن المنطقة واستقرارها، مشددةً على مواصلة انتشارها ومراقبتها للمناطق المحيطة لمنع أي تسلل أو هجمات جديدة. ويعكس التصدي السريع للهجوم جاهزية الحشد الشعبي وقدرته على حماية النقاط الأمنية ومواجهة تحركات باقيا «داعش» في المناطق الوعرة، والحفاظ على أمن الأهالي واستقرار المنطقة.



اليونان تلاحق متضامين مع فلسطين وسط تصاعد الجدل حول الاحتلال

تلاحق السلطات اليونانية ستة أشخاص من جماعة «روفيكوناس» اليسارية بسبب تنظيمهم «دورية مناهضة للصهيونية» في مدينة ثيسالونيكي، رفعوا خلالها الأعلام الفلسطينية واحتجوا على الاستثمارات الصهيونية في البلاد. واعتبرت الجماعة تحركاتها تضامناً مع الشعب الفلسطيني ورفضاً لما وصفته بالاستثمارات المرتبطة بالاحتلال، في وقت تتصاعد فيه الانتقادات الدولية للسياسات الصهيونية في غزة والأراضي الفلسطينية. وفتحت السلطات تحقيقاً بحجة احتمال وجود «تخريض على الكراهية»، بينما انتقدت جهات مؤيدة للاحتلال التحرك. وتأتي القضية في ظل علاقات متنامية بين اليونان والاحتلال في مجالات الأمن والدفاع، مقابل تصاعد الحركات الشعبية الأوروبية الداعمة لفلسطين والرافضة للعدوان الصهيوني.



الصين توسع حضورها في وسط أوروبا مع تباطؤ الاقتصاد الألماني

تسعى دول في وسط وشرق أوروبا إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع الصين، بالتزامن مع تباطؤ الاقتصاد الألماني وتراجع دوره كمحرك رئيسي للاستثمار والصناعة في المنطقة. وتواجه دول مجموعة فيشغراد، خصوصاً بولندا والمجر وسلوفاكيا والتشيك، منافسة صينية متزايدة في قطاعات السيارات والكيموايات والصناعات المتقدمة، ما دفعها إلى جذب الشركات والاستثمارات الصينية. وتبرز المجر كأكثر الدول انفتاحاً، بعدما استقطبت مليارات اليوروهات في السيارات الكهربائية والبطاريات، وتسعى لتكون بوابة للصين إلى السوق الأوروبية. كما تستقطب سلوفاكيا والتشيك استثمارات صينية كبيرة، منها مصنع فولفو للسيارات الكهربائية بقيمة ١,٣ مليار يورو ومصنع بطاريات بأكثر من ١,٢ مليار يورو، مما يعكس تحولاً في خريطة الاستثمار الصناعي الأوروبي.

حين يتحول الخلاف إلى أزمة دولة

الانقسام ينهش أميركا.. شبح الحرب الأهلية يعود إلى الواجهة مجدداً

بصورة تجعل الانفصال مشرعاً بالغ التعقيد. لكن المفارقة أن هذا الترابط الاقتصادي لا يعني بالضرورة وجود وحدة سياسية واجتماعية. فقد تكون الدولة موحدة جغرافياً، بينما يتسع الشرخ داخل المجتمع. وهنا تظهر إحدى أخطر المفارقات الأميركية: كلما ازداد الحديث عن الوحدة، ظهرت مؤشرات أكثر على الانقسام؛ وكلما ارتفعت حدة الصراع السياسي، أصبح الحفاظ على الحد الأدنى من التوافق الوطني أكثر صعوبة.

حرب أهلية؟ الخطر الأكبر هو الانقسام الدائم

من الخطأ التعامل مع الحديث عن حرب أهلية جديدة باعتباره حقيقة مؤكدة أو سيناريو حتمياً. فالولايات المتحدة ما زالت تمتلك مؤسسات وأجهزة دولة واقتصاداً مترابطاً وقدرة كبيرة على احتواء الأزمات.

لكن الخطأ المقابل هو تجاهل أسباب انتشار هذا الخطاب. فمجرد تحول الانقسام الداخلي إلى مادة متكررة في الأدب والسياسة والإعلام يعكس حجم القلق بشأن مستقبل البلاد. الأخطر ليس بالضرورة اندلاع حرب أهلية بالمعنى التقليدي، وإنما استمرار حالة الاستنزاف الداخلي: انتخابات شديدة الاستقطاب، صراعات مؤسسية، احتجاجات، عنف سياسي متفرق، وانعدام ثقة متزايد بين المواطنين والدولة. وقد يكون هذا النوع من الصراع أكثر استنزافاً على المدى الطويل لأنه يضعف الدولة من الداخل دون لحظة انهيار واحدة واضحة.

قوة عظمى تستنزفها جيبتها الداخلية

ختاماً، لا تواجه الولايات المتحدة اليوم خطراً خارجياً بقدر ما تواجه تصدعات تتسع داخلها. وقد أسهم الاستقطاب السياسي، وتراجع الثقة بالمؤسسات، واتساع الفوارق الاقتصادية والثقافية، في تحويل الخلاف الأميركي إلى أزمة تتجاوز الانتخابات والأحزاب.

وقد لا تكون واشنطن أمام حرب أهلية وشيكة، لكن استمرار هذا الانقسام يضعف قدرتها على إنتاج توافق داخلي. فالدولة التي تسعى لفرض نفوذها على العالم تبدو أمام اختبار أكثر صعوبة: كيف تدبر أزماتها قبل أن تستنزفها من الداخل؟

اقتصاد مأزوم.. الغضب الاجتماعي يبحث عن متهم

لا يمكن فهم التوتر الأميركي من دون النظر إلى الاقتصاد. فال تفاوت في الثروة والدخل، وارتفاع تكاليف المعيشة، وأزمة السكن والرعاية الصحية، وشعور شرائح من الأميركيين بأن ثمار النمو لا تتوزع بعدالة، كلها عوامل تغذي الإحباط والغضب الاجتماعي. وفي مثل هذه الظروف، يصبح المجتمع أكثر قابلية للانقسام، وتتحول الأزمات الاقتصادية إلى صراعات سياسية وثقافية، مع بحث كل طرف عن جهة يحملها المسؤولية.

ومع تراجع الثقة بالمؤسسات، لا يعود الغضب مرتبطاً بالأسعار والوظائف فقط، بل يمتد إلى النظام السياسي نفسه، ما يعيق الاستقطاب ويجعل الوصول إلى أرضية مشتركة أكثر صعوبة.

حين تهتز الثقة.. المؤسسات الأميركية في قلب الصراع

الولايات المتحدة تمتلك مؤسسات قوية تاريخياً، لكن قوة المؤسسات لا تعني أنها محصنة أمام التآكل السياسي. ومع تصاعد الاتهامات المتبادلة، أصبحت المحاكم والانتخابات والكونغرس ووسائل الإعلام نفسها جزءاً من الصراع الحزبي.

وهذا التطور بالغ الخطورة؛ لأن الدولة تحتاج إلى حد أدنى من الثقة المشتركة حتى تعمل. وعندما يبدأ جزء كبير من المجتمع بالنظر إلى المؤسسات باعتباره منحاذاً أو معادية له، فإن قدرة النظام على امتصاص الأزمات تتراجع. ومن هنا يمكن فهم انتشار الحديث عن الانفصال أو الحرب الأهلية في الأدب والثقافة الأميركية. فالأعمال التي تتخيل انهيار الولايات المتحدة ليست بالضرورة نبوءات، لكنها تعكس خوفاً حقيقياً من أن تصبح الخلافات أكبر من قدرة النظام على احتوائها.

أميركا الحمراء وأميركا الزرقاء.. دولة واحدة وخصومتان

المشكلة الأساسية أن الولايات المتحدة لا تنقسم جغرافياً على نحو يسمح بفصل بسيط بين معسكرين. فالمدن الديمقراطية موجودة داخل ولايات محافظة، والمجتمعات المحافظة موجودة داخل ولايات ديمقراطية، والاقتصاد الأميركي مترابط

يتعمق الانقسام الأميركي بفعل الاستقطاب السياسي، وظاهرة ترابم، والأزمات الاقتصادية، وتراجع الثقة بالمؤسسات، مهدداً تماسك الدولة واستقرارها وقدرتها على إدارة صراعاتها الداخلية



أكثر من ١٠٠ دبلوماسي بريطاني وفرنسي سابق يطالبون بوقف تسليح الاحتلال

طالب أكثر من مئة سفير ودبلوماسي بريطاني وفرنسي سابق حكومتي لندن وباريس بتعليق نقل الأسلحة من وإلى كيان الاحتلال، ووقف التعاون العسكري معها، واتخاذ إجراءات ضد المستوطنات، على خلفية ما وصفوه بـ«سياسة ممنهجة لتدمير غزة» و«تطهير عرقي» في الضفة الغربية. وفي رسالة مفتوحة، دعا الموقعون البلدين، بصفتها عضوين دائمين في مجلس الأمن، إلى الالتزام بالقانون الدولي ومحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وضمان دخول المساعدات إلى غزة دون قيود.



واقتصادي متركمة، مستفيداً من تراجع الثقة بالمؤسسات واتساع الفجوة بين النخب السياسية وقطاعات واسعة من الأميركيين.

لكن وصوله إلى السلطة لم ينه هذا الانقسام، بل أسهم في دفعه إلى مستويات أكثر صدامية. فخطابه السياسي القائم على المواجهة وتعزيز الاصطفاف بين المعسكرات متنافسة عزز حالة الاستقطاب، وحول الخلاف السياسي إلى صراع على هوية أميركا نفسها. ومع كل جولة انتخابية أو أزمة سياسية، يبدأ النظام الأميركي أكثر انشغالاً بصراعاته الداخلية وأقل قدرة على إنتاج توافق وطني. والأخطر أن ظاهرة ترابم كشفت هشاشة النموذج الذي لطالما قَدِّمت واشنطن نفسها من خلاله بوصفها دولة ديمقراطية مستقرة وقادرة على إدارة تناقضاتها. فحين يصير الرئيس محوراً لصراع سياسي واجتماعي بهذا الحجم، وتتحول المؤسسات إلى ساحات مواجهة بين المعسكرات، فإن المشكلة تتجاوز شخص ترابم لتصل إلى بنية النظام الأميركي نفسه.

لذلك، فإن ترابم ليس الأزمة الأميركية كلها، لكنه أحد أبرز أعراضها وأكثرها وضوحاً. وحتى مع غيابه، ستبقى الولايات المتحدة أمام أزمات أعمق: استقطاب سياسي، انعدام ثقة، انقسامات اجتماعية واقتصادية، وتراجع القدرة على بناء توافق داخلي. وهكذا تحول ترابم من رئيس مثير للجدل إلى مرآة تكشف تصدعات أميركا من الداخل.

الاحتلال يصعد في الجنوب.. والمقاومة تتمسك بالصمود

عن لبنان وسيادته، وسط تمسك واضح برفض الإملات الصهيونية والأميركية.



ظل محاولات لفرض معادلة جديدة بالضغط والدمار، إلا أن استمرارها يعكس عجز الاحتلال عن تحقيق أهدافه وإخضاع مدغياً استهدف مرتفعي علي الطاهر والديشة ومحيطهما، إضافة إلى المنصوري وصرين، ونفذ تفجيرات في حدائق الطيبة وبلدات جنوبية أخرى، بالتزامن مع تجريف منازل وإحراق حقول واستهداف البنى التحتية. وتأتي هذه الاعتداءات في

صعد الاحتلال الصهيوني اعتداءاته على جنوب لبنان، في خرق متواصل لوقف إطلاق النار، إذ شنّ غارات جوية وقصفاً مدغياً استهدف مرتفعي علي الطاهر والديشة ومحيطهما، إضافة إلى المنصوري وصرين، ونفذ تفجيرات في حدائق الطيبة وبلدات جنوبية أخرى، بالتزامن مع تجريف منازل وإحراق حقول واستهداف البنى التحتية. وتأتي هذه الاعتداءات في

بوتين: أوكرانيا فتحت «صندوق باندورا» باستهدافها أهدافاً اقتصادية

استهداف المنشآت الحيوية في أوكرانيا يهدف إلى إضعاف قدراتها المرتبطة بالجهود العسكرية.



الاقتصادية الروسية، في إشارة إلى أن هذه الهجمات فتحت الباب أمام ردود روسية أكثر اتساعاً وتأثيراً، وقد تقود إلى تصعيد يصعب احتواؤه. وأوضح أن السرد الروسي على الضربات الأوكرانية التي تستهدف البنية اللوجستية والمنشآت الاقتصادية سيكون أكثر تأثيراً وتدميراً، مشيراً إلى أن

ولوجستية داخل روسيا، مؤكداً أن كييف تعلن أن من أهداف هذه الضربات تقويض وحدة الشعب الروسي وتماسك المجتمع. وأشار إلى أن تطوير الأسلحة الأوكرانية يتم بمشاركة على مباشرة من دول غربية داعمة لها. وفي هذا السياق، قال بوتين إن «أوكرانيا فتحت صندوق باندورا» باستهدافها المنشآت